إعادة تسييس المجتمع المدني

في العقد الماضي، مرت المنطقة العربية بسلسلة من الحركات والاضطرابات الاجتماعية، بداية من الربيع العربي في عام 2011 وسلسلة من الإجراءات الديكتاتورية من قبل الحكّام العرب أو وكلائهم. ولم يكن لبنان بمعزل عن هذه التحولات الإقليمية، إذ شهد "حراك إسقاط النظام الطائفي" عام 2011، وانتفاضات أزمة النفايات عام 2015، وأخيراً انتفاضة أكتوبر 2019 التي طالت جميع مدن البلاد. اعتبر النشطاء الاجتماعيون والمنظمون السياسيون هذه الحركة الأخيرة فريدة من نوعها ومختلفة عن سابقاتها، حيث اتسمت بلهجة أكثر "تسييسًا" وعطش للتنظيم السياسي وتشكيل أحزاب ومجموعات سياسية ، على عكس الحركات الأخرى الأكثر "تكنوقراطيًّا" القائمة على قضايا معيّنة والتي كانت تبتعد عن السياسية إلى حد ما والتي قادتها إلى حد كبير منظمات المجتمع المدني.

أكد النشطاء، وخاصة الأكثر تقدمية، خلال العامين الماضيين على الحاجة إلى الإطاحة المنهجية بالنظام القائم بمختلف مكوّناته، وشعروا بازدراء متزايد "للثقافة غير السياسية" التي ساعدت العديد من منظمات المجتمع المدني (وليس كلها) في نشرها. تم تقديم تحليل نقدي لعمل المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان من قبل العديد من الأكاديميين والمعلقين السياسيين والناشطين، حيث اعتبروا أن تصرفات بعض المنظمات غير الربحية تشبه المنظمات الربحية، بمعنى أنها لم تُترجم أفعالها إلى مواجهة ضد الطبقة السياسية الحالية، ولم تقدم أي حلول منهجية شاملة على وجه التحديد. وبالتالي، بقيت المنظمات غير الحكومية في "فقاعتها" الشخصية، معنية بالدعوة والبحث وحتى اقتراحات سياسية بديلة لقضايا معيّنة، من دون دمج هذه القضايا في برنامج سياسي أوسع ومتعدد الجوانب. شهدت حركة أزمة النفايات في عام 2015 قراءة ومنهجًا يقترح أن تكون حلول الأزمة تقنية، بمعنى آخر: أن يتم تصنيع الحل من قبل خبراء البيئة والعلماء الذين سيقترحون مقترحات سياسية بديلة للمسؤولين السياسيين.

مع غياب أي مبادرة من قبل المسؤولين السياسيّين للاستجابة لهذه الحلول القائمة على الأدلة، أدرك الناشطون والناشطات في أكتوبر 2019 والجماعات السياسية المختلفة أن النظام بأكمله بحاجة إلى الإطاحة به، حتى أن بعض المجموعات السياسية رفضت التعاون مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك بعض منظمات المساعدة الإنسانية، التي تعمل في العديد من الأحيان، وبشكل مباشر أو غير مباشر، على إعادة إنتاج الظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة ولا تعالج القضايا السياسية البنيوية الحقيقية. كان هذا التحليل النقدي لعمل المجتمع المدني مدللاً على انفصال بين منظمات المجتمع المدني والمجموعات السياسية، وخاصة التقدمية منها.

مع اقتراب الانتخابات النيابية، بدأت المجموعات السياسية القديمة والحديثة في تشكيل تحالفات، ووضع المعايير لمرشحيها، وبلورة برامجها الانتخابية. من المهم أن نلاحظ خطأ فادحًا سقطت فيه حركات المعارضة في الانتخابات السابقة: التركيز على إنشاء حملة عامة على مستوى البلاد وتجاهل إلى حد ما احتياجات المجتمعات المحلية وخصوصيّات المناطق المختلفة، حيث افتقروا إلى نهج نقدي للخصوصيات البلدية والمطالب النقابية لكل منطقة ولكل مجموعة اجتماعية ، واعتمدوا عدسة غير نقدية للتغيير السياسي

كانت مصحوبة بسرديات كبرى وشعارات عامة مثل "مكافحة الفساد" وتفتقر إلى السياق والعدسة الدقيقة اللازمة للتعامل مع الخصوصيات المختلفة.

وهنا يمكن أن يكون فيه دور منظمات المجتمع المدني محوريًا، وقد بدأ العديد منها بالفعل في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. عندما تبدأ الأحزاب السياسية في صياغة برامجها الانتخابية في مختلف المناطق، يجب مرافقة العمل القاعدي والاستفتاءات "من الباب إلى الباب" فيما يخص مطالب المجتمعات المحلية والإصلاحات المنهجية اللازمة ببيانات وإحصائيات وأبحاث قائمة على الأدلة، المتوفّرة بوفرة عند منظمات المجتمع المدني.

على سبيل المثال، ركّزت المنظمات غير الحكومية مثل "نحن" على الأماكن العامة على مدى العقدين الماضيين وقادت بالعديد من الحملات التي وضعتها في مواجهة مباشرة مع السلطات السياسية، بما في ذلك مواجهات قانونية. إنّ الخبرات التقنيّة التي يُمكن للمنظمات أن توفرها لإعداد برامج إصلاح أفضل للمرشحين النيابيّين والبلديين ضرورية ويمكن أن تساعد المرشحين في كل منطقة على تكييف برامجهم مع الاحتياجات المحلية المتعلقة بالأماكن العامة أو مسائل أخرى.

كما بدأت منظمة "كفى" (كفى عنف واستغلال) في التواصل مباشرة مع المجموعات السياسية المختلفة لطرح صيغة لقانون للأحوال الشخصية والإصلاحات المتعلقة بالعدالة الجندرية في برامجهم الانتخابية أو اعتمادها في البرامج والأوراق السياسية بشكل عام.

ركزت العديد من مجموعات المعارضة التقدمية على اللامركزية كهدف أساسي لتحسين الإدارة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق اللبنانية المختلفة، ودعم اللامركزية في الوقت الحالي صعب للعديد من المجموعات بسبب الافتقار إلى البيانات والإحصاءات في المؤسسات الحكومية الرسمية ومكاتب الأحزاب السياسية التقليدية التي لطالما تجاهلت المناطق الحدودية في لبنان، كالشمال وبعلبك الهرمل وغيرها. ومع ذلك، فإن المعلومات موجودة بكثرة في المنظمات غير الحكومية التي نفذت برامج مساعدات في معظم المناطق المهمشة ولكنها لم تقم بعد بتسييس معلوماتها ووضعها ضمن برنامج سياسي منهجي.

لطالما شكلت السرديات الطائفية والجيوسياسية الكبرى السياسة اللبنانية منذ فترة طويلة وأدت إلى وصول نخبة جاهلة تقنيًا وسياسيًا للاستفادة من النظام، مما يترك المجتمعات الأكثر تهميشًا ليس فقط خالية من أي من احتياجاتها اليومية الأساسية، ولكن أيضًا خالية من أي مصادر للمعلومات أو أدوات لإحداث تغيير مستدام.

يعدّ تسييس الخبرة في قضايا حقوق الإنسان والبحث الاجتماعي ضرورة للهروب من الدورة المعتادة: [التدهور - الأزمة - المساعدات]، ولدى منظمات المجتمع المدني دور حاسم في تزويد الحملات والمجموعات السياسية المختلفة بالبيانات والأدوات اللازمة لتحقيق تغيير اجتماعي سياسي مستدام وعادل وقائم على الحقوق من خلال تسييس أنشطتهم.

بإمكان المناصرة والعمل القاعدي القائم على الحقوق، إلى جانب الخبرة التقنية لمنظمات المجتمع المدني، أن يكونوا في طليعة فرض خطاب يعالج حقوق المجتمعات المختلفة في سياقاتها المحددة وحقوق المقيمين ككُل، سواء كانت قضايا بيئية متعلّقة بخصخصة الشواطئ والمساحات العامة، أو محاكم الأحوال الشخصية الطائفية الذكورية، أو الثقافة الأبوية التي تضرب فرص النساء والأقليات من المشاركة الاجتماعية والسياسية، أو البنية الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من تهميش المجتمعات في الأطراف.